وبك ان تقول اذا امتنع سبب الطرف المقابل
فلا يقتضي اولوية ذلك الطرف الى انتفاء سببه كما
في المعلول الاول حيث قلتم انه لما امتنع المانع
عنه لم يكن انتفا المانع جزء من علته ويمكن الجواب
بالفرق بين امتناع المانع في نفسه وبين امتناع
المانعية وما ليس ارتفاع المانع جزء من علته
ما يمتنع المنع عنه لا ما يمتنع مانعيه والمعلول
الاول من قبيل الاول فان ما نفرض مانعا عنه
فهو على تقدير وجوده هو المعلول الاول لا مانع
عن وجود المعلول الاول اذ لا يصدر عن العلة
الاولى الا الواحد ويبقى الكلام في انه لم لا يجوز
ان يكون البحث من هذا القبيل فتدبر فانه
دقيق **الرابع** انا بعد تسليم افتقار الاولوية
الى انتفاء علة الطرف الاخر نقول لا يلزم
افتقاره الى امر موجود لجواز ان يكون وجوده
والى

والى بالنظر الى ذاته بشرط انضمام انتفاء علة العدم
اليه فيتحقق بنفسه مع انتفاء علة عدمه من
غير فاعل موجود فينسد باب اثبات الصانع
تعالى واجيب عنه بان علة العدم عدم علة الوجود
فعدم علة العدم يكون وجود علة الوجود او مستلزما
له لان عدم العدم اما نفس الوجود او مستلزم
له وهذا الذي قلناه اولى مما قيل ان عدم العدم
هو الوجود فانه غير بين بل غير واقع والمطلوب
لا يتوقف عليه اذ على التقدير يلزم ان
يكون هناك امر موجود يكون هو علته
اولا وما العلة او لبطل التسلسل ينتهي اليه فالا
يكون كذلك وهو الواجب فيتم المطلوب بحث اذ
علة العدم قد يكون انتفا امر عدمي كعدم المانع
فيكون موجودا او مستلزما له فعدم علته
التي هي علة الوجود يكون عدما واجبا